

قرار رقم (٣١١) لسنة ٢٠١١

بتاريخ ٢٣ / ٥ / ٢٠١١

باعتماد تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق التأمين
الخاص للمأذونين الشرعيين

رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.
وعلى قرار رئيس الهيئة رقم (١٤٩) لسنة ٢٠٠٩ بتفويض نائب رئيس الهيئة في اعتماد والموافقة على كافة القرارات الخاصة بصناديق التأمين الخاصة.
وعلى قرار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم (٣٦) لسنة ١٩٩٠ بقبول تسجيل صندوق التأمين الخاص للمأذونين الشرعيين برقم (٣٣١).
وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها.
وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية للصندوق المنعقدة في ٢٣/٣/٢٠١٠ بالموافقة على تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسي.
وعلى محضر اجتماع لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة وتعديل أنظمتها الأساسية وتصنيفاتها والمشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (١٥) لسنة ٢٠١٠ بجلستها المنعقدتين بتاريخى ٢٢/٢/٢٠١١ ، ٢٩/٣/٢٠١١ باقتراح اعتماد التعديل المقدم من الصندوق المذكور.
وعلى مذكرة الإدارة العامة لتعديلات نظم صناديق التأمين الخاصة بالهيئة المؤرخة ٢٠١١/٥/٣.

قرر

مادة (١) : أولاً : يستبدل بنصوص المادة (٣/١ ، ٣) من الباب الأول (بيانات عامة) المادة (١٥)



من الباب الرابع (النظام المالى للصندوق) والمادة (١٩) من الباب الخامس (السجلات والحسابات السنوية) والمواد (٤٢ ، ٤٣ ، ٤٥) من الباب التاسع (أحكام عامه) النصوص التالية:-

الباب الأول : (بيانات عامة)

مادة (٣) :

فى تطبيق أحكام هذه اللائحة يقصد بـ :

١- الصندوق :

صندوق التأمين الخاص للمأذونين الشرعيين والموثقين المنتدبين.

٣- النظام :

هو النظام الأساسى لصندوق التأمين الخاص للمأذونين الشرعيين والموثقين المنتدبين.

الباب الرابع : (النظام المالى للصندوق)

مادة (١٣) :

يلتزم الصندوق بتقديم شهادة من المصرف أو المصارف المودع لديها الودائع النقدية الثابتة والأوراق المالية إلى الهيئة لبيان هذه الودائع والأوراق المالية مع الإقرار بعدم السماح للصندوق بالتصرف فيها أو تحويلها إلى أية إستثمارات أخرى إلا بأذن من الهيئة وخلال المدة التي تحددها .

الباب الخامس : (السجلات والحسابات السنوية)

مادة (١٩) :

يحتفظ الصندوق بمقره بالدفاتر والسجلات ويجب أن يمسك السجلات الآتية :-

١- سجل العضوية.

٢- سجل محاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية.

٣- سجل الأموال المملوكة للصندوق ومقيد به إستثمارات الصندوق بالتفاصيل والتغيرات التي تطرأ عليها.

٤- سجل الإيرادات

٥- سجل الإشتراكات.

٦- سجل مطالبات الأعضاء والتعويضات والمزايا.



٤٦٠٧٦

٧- سجل المصروفات ويجب أن تدون به البيانات الخاصة بها تفصيلياً.

٨- سجل قروض الأعضاء.

يجوز تطوير نظام المحاسبة بالصندوق باستخدام نظم الحاسب الآلي بالنسبة لبعض السجلات.

ويجب أن تعتمد جميع سجلات الصندوق من الهيئة قبل إستخدامها.

الباب التاسع : (أحكام عامة)

مادة (٤٢) :

يحظر علي إدارة الصندوق نشر أي بيان من البيانات الواجب تقديمها الى الهيئة بمقتضى قانون صناديق التأمين الخاصة إلا إذا كانت مطابقة للصورة التي قدمت بها هذه البيانات إلى الهيئة ويكون لممثلي الصندوق أو أى من أعضائه الحق فى طلب شهادات من تلك البيانات من الهيئة نظير سداد الرسم المقرر عن كل شهادة.

مادة (٤٣) :

يؤدي الصندوق الى الهيئة رسماً سنوياً لمقابلة تكاليف الإشراف والرقابة بواقع (واحد في الألف) من جملة الاشتراكات عن السنة السابقة وفقاً للموارد الواردة بنموذج (٣) صناديق وذلك في موعد غايته نهاية الشهر الثالث من إنتهاء السنة المالية للصندوق.

مادة (٤٥) :

علي المسؤولين عن إدارة الصندوق أن يضعوا تحت تصرف المشتركين جميع البيانات الواجب تقديمها إلى الهيئة بمقتضى المادة (١٤) من قانون صناديق التأمين الخاصة وتسلم نسخه منها إلى كل من يطلبها من المشتركين مقابل تحصيل الرسم المقرر عن كل نسخة ويجوز لأى عضو في الصندوق أن يطلع علي دفاتر الصندوق ومستنداته بعد الحصول علي ترخيص بذلك من الهيئة .

ثانياً : إضافة مادة جديدة برقم (٨ مكرر) للباب الثانى (الإشتراكات وشروط العضوية) ومادتين جديدتين برقمى (٤١ مكرر، ٤١ مكرر ١) للباب الثامن (حل الصندوق أو إدماجه أو تصفيته) ومواد جديدة بأرقام (٤٩ ، ٥٠ ، ٥١) للباب التاسع (أحكام عامة) النصوص التالية:-

الباب الثانى : (الإشتراكات وشروط العضوية)

مادة (٨ مكرر) :

إذا تأخر العضو عن سداد الاشتراكات لمدة شهرين يقوم الصندوق بإخطاره بـ



٤٦٠٧٦

موصى عليه بعلم الوصول بضرورة السداد وإذا لم يَقم بالسداد خلال فترة غايتها شهر من تاريخ إخطاره أعتبر مفصولاً وفي حالة إستعداده لسداد الإشتراكات المتأخرة تحصل مضافاً إليها عائد إستثمار سنوى من تاريخ الإستحقاق حتى تاريخ الأداء طبقاً للعائد الوارد بالدراسة الاكتوارية بشرط ألا تزيد المدة من تاريخ فصله إلى تاريخ إعادته عن خمس سنوات.

الباب الثامن : (حل الصندوق أو إدماجه أو تصفيته)

مادة (٤١ مكرر):

يصدر رئيس مجلس إدارة الهيئة قراراً بتصفية الصندوق وشطب تسجيله. كما يصدر قراراً بتعيين لجنة التصفية من ثلاثة أعضاء علي أن يتضمن القرار تحديد نسبة مصروفات التصفية والمدة اللازمة للإنتهاء من عملها ، ويجوز تجديد مدة التصفية وتزاد مصروفاتها إذا اقتضى الأمر ذلك لحين إنتهاء اللجنة من أعمالها.

مادة (٤١ مكرر ١):

يجوز للصندوق تحويل أمواله والتزاماته إلى صندوق آخر مسجل طبقاً لأحكام القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ وذلك بشرط موافقة الجمعية العمومية لكل صندوق بالأغلبية المنصوص عليها في المادة (٢١) من القانون كما يشترط تقديم تقرير خبير اكتواري عن المركز المالي للصندوق المندمج والصندوق الدامج علي أن يتضمن ذلك التقرير الشروط والأسس الفنية للصندوق الجديد وحقوق الأعضاء.

الباب التاسع : (أحكام عامة)

مادة (٤٩) :

بموجب قرار من رئيس الهيئة يتم تعديل بيانات تسجيل الصندوق بناء على موافقة الجمعية العمومية وبما يتفق مع الدراسة الاكتوارية التي تعد لهذا الغرض وذلك بموجب طلب على نموذج (٢) صناديق.

مادة (٥٠) :

يجوز لرئيس مجلس إدارة الهيئة قبل البت فى طلب التعديل أن يطلب فحص الشروط العامة للعمليات التي يتولى الصندوق مباشرتها والأسس الفنية التي تقوم عليها بواسطة أحد الخبراء الاكتواريين.

مادة (٥١) :



يرجع فى شأن قيم الإستراكات السنوية وقيم المزايا التأمينية وغيرها من الأسس الفنية الواردة فى هذا النظام إلى التقرير الاكتوارى وملاحقه (إن وجدت) وأقرته الهيئة عن فحص المركز المالى للصندوق.

مادة (٢) : يسرى هذا القرار اعتباراً من ٢٠١٠/٤/١ .

مادة (٣) : على الجهات المعنية تنفيذ هذا القرار.

د. عادل منير

عادل منير
نائب رئيس الهيئة

